قرار وزير التجارة والصناعة رقم (-----) لسنة 2025

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (8) لسنة 2020 بتنظيم مهنة تدقيق الحسابات
وزير التجارة والصناعة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (8) لسنة 2020 بتنظيم مهنة تدقيق الحسابات،
وعلى القرار الأميري رقم (29) لسنة 1996 بشأن قرارات مجلس الوزراء التي ترفع
للأمير للتصديق عليها وإصدارها،

وعلى القرار الأميري رقم (39) لسنة 2022 بالهيكل التنظيمي لوزارة التجارة والصناعة،
وعلى قرار وزير الأعمال والتجارة رقم (18) لسنة 2012 بإصدار اللائحة التنفيذية
للقانون رقم (30) لسنة 2004 بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات،

وعلى اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار في اجتماعه العادي ---- لعام ----
المنعقد بتاريخ -----،

قرر ما يلي:

مواد الإصدار

مادة (1)

يُعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (8) لسنة 2020 المشار إليه، المرفقة
بهذا القرار.

مادة (2)

يُلغى قرار وزير الأعمال والتجارة رقم (18) لسنة 2012 المشار إليه.

مادة (3)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصّه، تنفيذ هذا القرار. ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (8) لسنة 2020 بتنظيم مهنة تدقيق الحسابات

الفصل الأول: سجلات مدققي الحسابات وشروط القيد فيها

مادة (1)

يُقدم طلب القيد في سجل مدققي الحسابات من الأشخاص الطبيعيين المشتغلين إلى الإدارة المختصة بالوسيلة التي تحددها الإدارة، مرفقاً به المستندات والبيانات التالية:

- 1- صورة من البطاقة الشخصية.
- 2- صورة من المؤهل الجامعي في المحاسبة، أو أي مؤهل آخر معادلاً من الجهة المختصة بمعادلة الشهادات في الدولة، ومصدقاً عليها من الجهة المختصة.
- 3- صورة من شهادة الخبرة العملية في مجال المحاسبة والتدقيق، على أن تكون صادرة بعد تاريخ الحصول على المؤهل العلمي، موضحاً فيها طبيعة الوظيفة أو الوظائف التي شغلها طالب القيد ومدة شغلها.
- 4- شهادة حسن سيرة وسلوك سارية المفعول صادرة من الجهة المختصة بالدولة.
- 5- تقديم إقرار موقع من مقدم الطلب بأن يكون متفرغاً لممارسة المهنة، وعدم العمل في إحدى الوزارات أو الأجهزة الحكومية الأخرى أو الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة أو أي جهة أخرى، باستثناء تقديم الخدمات التي يجوز له ممارستها وفقاً لأحكام القانون، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض، ولمُقدم الطلب القطري تقديم إقرار موقع إلى لجنة شؤون مدققي الحسابات بطلب الموافقة على الاستثناء من شرط التفرغ.
- 6- شهادة اجتياز الاختبار التأهيلي من الجهة التي تعتمدها لجنة شؤون مدققي الحسابات.

مادة (2)

إذا كان طالب القيد من الاشخاص الطبيعيين غير القطريين، فيجب أن يرفق بالطلب، بالإضافة إلى المستندات المذكورة في المادة (1) من هذه اللائحة، ما يلي:

1. صورة جواز السفر.
2. صورة من شهادة الزمالة من أحد المعاهد، أو جمعيات، أو هيئات المحاسبين، أو شهادة عضوية بها مدة لا تقل عن خمس سنوات التي تعتمدها اللجنة، أو شهادة إتمام فترة التدريب المنصوص عليها في المادة (10) من القانون.
3. تقديم ما يثبت أنه شريك لأحد مدققي الحسابات القطريين المقيدين في سجل مدققي الحسابات المشتغلين أو يعمل لديه.
4. تقديم ما يفيد إقامته بالدولة خلال مدة قيده، والا اعتبر فاقدا للاحد شروط القيد المنصوص عليها في المادة (6) من القانون.

مادة (3)

إذا تعلق طلب القيد بشركة تضامن لمزاولة المهنة، يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة بالوسيلة التي تحددها الإدارة، مرفقاً به المستندات والبيانات التالية:

1. صورة البطاقة الشخصية، لكل شريك من الشركاء المقيدين في سجل مدققي الحسابات المشتغلين.
2. إذا كان أحد الشركاء شخصاً معنوياً مؤسساً خارج الدولة، وجب تقديم ما يفيد حصوله على ترخيص بمزاولة المهنة، وسجله التجاري أو شهادة تسجيله، في الدولة التي تم تسجيله فيها على أن تكون المستندات مصدقاً عليها من الجهات المختصة.
3. عقد تأسيس الشركة موثقاً من الجهات المختصة بعد موافقة اللجنة.

مادة (4)

يقدم طلب القيد في سجل مدققي الحسابات المتدربين إلى الإدارة المختصة بالوسيلة التي تحددها الإدارة، مرفقاً به المستندات والبيانات التالية:

1. صورة من البطاقة الشخصية.
2. صورة من المؤهل الجامعي في المحاسبة، أو أي مؤهل آخر معادلاً من الجهة المختصة بمعادلة الشهادات في الدولة، ومصدقاً عليها من الجهة المختصة.
3. شهادة حسن سيرة وسلوك سارية المفعول من الجهة المختصة بالدولة.
4. كتاب موافقة من مدقق الحسابات الذي يرغب في التدريب لديه وتحت إشرافه ومسؤوليته.
5. كتاب من المتدرب بشأن طلب صرف مكافأة شهرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء.

مادة (5)

يُقيد اسم كل من يشتغل لأول مرة بأعمال تدقيق ومراجعة الحسابات، بسجل مدققي الحسابات المتدربين، وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن يكون التدريب بصفة مستمرة ومنتظمة ومتصلة ولا يجوز الانقطاع عن التدريب لأكثر من ثلاث شهور متصلة الا بعد الحصول على موافقة اللجنة وفي تلك الحالة تسمح اللجنة للمتدرب باستكمال فترة الانقطاع،
- 2- ألا تقل عدد ساعات التدريب شهريا عن 100 ساعة تدريبية خلال مدة التدريب، وبشرط الا تقل هذه الخبرة عن ثلاث سنوات للحاصلين على البكالوريوس، وستين للحاصلين على الماجستير، وسنة للحاصلين على الدكتوراه.
- 3- يكون التدريب بصفة خاصة في مجال مراجعة وتدقيق الحسابات المالية، وان يسند الى المتدرب تدقيق حسابات الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة والتدريب على اعداد التقارير الضريبية وتحليل البيانات المالية واستخدام برامج

- التدقيق الالكترونية، وتزويد المتدرب بالدورات العلمية والمهارات الفنية اللازمة للارتقاء بمستوى المتدرب وتأهيله التأهيل المناسب لمزاولة المهنة.
- 4- يلتزم مدقق الحسابات المتدرب بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها اثناء عمله، والحياد وعدم التحيز، وتجنب أي تعارض مصالح.
- 5- يلتزم مدقق الحسابات المتدرب بتنفيذ المهام الموكلة إليه واحترام توجيهات وتوصيات المدقق المسؤول.
- 6- الالتزام بالحضور في المواعيد المحددة والمتفق عليها مع المكتب أو شركة المحاسبة المسؤولة عن التدريب، وعدم التغيب بدون عذر تقبله الإدارة المختصة.
- 7- يلتزم مكتب او شركة المحاسبة الذي يتولى اعمال التدريب بإمساك سجل خاص للمتدربين ويسجل فيه أسماء المتدربين والمهام المسندة لكل متدرب وملخص بالأعمال التي تم إنجازها من قبل المتدرب وعدد ساعات التدريب الشهرية.
- 8- يلتزم مكتب أو شركة المحاسبة بتعيين مدقق الحسابات مسؤول مباشر عن المتدرب لتقديم تعليمات واضحة حول المهام المطلوبة والاشراف على أعماله.
- 9- يلتزم مدقق الحسابات المسؤول بإعداد تقرير وتقييم ربع سنوي عن مستوى المتدرب، ويلتزم مدقق الحسابات بتسليم هذه التقارير للإدارة المختصة.
- 10- يحق للمتدرب طلب نقل قيده كمتدرب إلى مكتب أو شركة محاسبة أخرى بعد موافقة لجنة شؤون مدققي الحسابات.
- 11- يشطب قيد مدقق الحسابات المتدرب في حال عدم التزامه بمتطلبات وشروط التدريب أو ارتكابه مخالفات أخلاقية أو مهنية
- 12- تتحمل الوزارة مكافأة شهرية تصرف للمتدرب القطري بمجرد قيده في سجل مدققي الحسابات المتدربين بالوزارة وذلك مقابل اعمال التدريب وتشجيعا على توطين المهنة وفقاً لقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.

مادة (6)

تُقدم طلبات قيد فروع مكاتب وشركات المحاسبة غير القطرية، للقيد في سجل مكاتب وشركات المحاسبة إلى الإدارة المختصة بالوسيلة التي تحددها الإدارة، مرفقاً به المستندات والبيانات التالية:

1. صورة من عقد الشركة أو المكتب الرئيسي في موطنه، والنظام الأساسي إن وجد. ومصدقاً عليه من الجهات المختصة.
2. صورة من شهادة صادرة من الجهات المختصة في موطن المكتب الرئيسي أو الشركة تثبت مزاوله المهنة مدة عشر سنوات على الأقل دون انقطاع، ونشاطه وملاءته المالية والأعمال المحاسبية التي قام بها. ومصدقاً عليه من الجهات المختصة.
3. تعهد من المكتب الرئيسي أو الشركة، غير مشروط ومصدق عليه من الجهات المختصة، بالقيام بما يلي:
 - أ. تحمل جميع الالتزامات التي تنشأ عن مزاوله فرع المكتب أو الشركة للمهنة في الدولة.
 - ب. تزويد الفرع بالخبرة الفنية اللازمة، والتأمين عليه وعلى موظفيه ضد اخطار المهنة المتعارف عليها لدى إحدى شركات التأمين القطرية.
 - ت. تدريب عدد من مدققي الحسابات المتدربين القطريين وفقاً لما تحدده الإدارة المختصة.
4. المستندات المتعلقة بالشروط الواجب توفرها في المدير المسؤول عن إدارة فرع المكتب أو الشركة، أو المفوض بالتوقيع، وتشمل ما يلي:
 - أ. صورة البطاقة الشخصية.
 - ب. صورة من شهادة خبرة عملية لا تقل عن عشر سنوات، خمس منها في المكتب الرئيسي أو أحد فروع ومصدقاً عليه من الجهات المختصة، ويستثنى من هذا الشرط المدير المسؤول إذا كان قطرياً.
 - ت. شهادة قيد في سجل مدققي الحسابات من الأشخاص الطبيعيين.

مادة (7)

تُقدم طلبات تجديد قيد فروع مكاتب وشركات المحاسبة غير القطرية، إلى الإدارة المختصة، على النموذج المعد لهذا الغرض، مصحوباً بالمستندات والبيانات التالية:

1. تقرير مفصل بعدد المتدربين من مدققي الحسابات القطريين الذين تلقوا التدريب لدى الفرع وبيان بالأعمال التي تم أداؤها من قبل المتدربين خلال فترة التدريب وعدد ساعات التدريب، وذلك وفقاً لما تحدده الإدارة المختصة.
2. بيان بأسماء عملاء فرع المكتب او الشركة والخدمات المقدمة لهم.

الفصل الثاني: التزامات مدققي الحسابات

مادة (8)

في حالة توقف مدقق الحسابات عن مزاولة المهنة نهائياً أو لمدة يترتب عليها الاضرار بالعملاء أو الغير حسبما يثبت للإدارة المختصة، يتم تصفية جميع المعاملات والالتزامات المترتبة على ذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التالية:

- 1- إخطار الإدارة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توقفه بما يلي:
 - أ- أسباب التوقف ومدته.
 - ب- الأعمال التي كان يقوم بها والتي ستتأثر بفترة التوقف.
 - ت- الإجراءات التي ستتخذ لحفظ حقوق عملائه.
 - ث- طريقة تعامله مع العملاء خلال فترة التوقف.
- 2- التنسيق مع الإدارة المختصة بشأن كيفية إسناد الأعمال التي يشرف عليها الى مدقق اخر وبشرط موافقة العملاء.

مادة (9)

إذا ارتأت الإدارة المختصة أن توقف مدقق الحسابات عن مزاولة المهنة، بصفة مؤقتة أو دائمة، يترتب عليه أضراراً بالعملاء أو الغير، فعليها القيام بالإجراءات الآتية:

1. حصر جميع الأعمال والالتزامات الجارية المكلف بها مدقق الحسابات.
2. التواصل مع العملاء والجهات الأخرى المعنية بهذه الأعمال والالتزامات، حول الإجراء المناسب لمنع الضرر.
3. تقرر الإدارة الإجراء المناسب في شأن كل حالة من الحالات المعروضة، إما بإلغاء التكليف أصلاً، أو بتكليف مدقق حسابات آخر يتولى تنفيذ المهمة. وتقدر الإدارة أتعاب مدقق الحسابات الجديد.
4. يتحمل مدقق الحسابات المتوقف عن العمل أي تكاليف إضافية قد تنشأ عن هذا التوقف.

مادة (10)

دون الإخلال بالالتزامات المقررة في التشريعات المعمول بها في الدولة، على مدقق الحسابات الالتزام بما يلي:

1- يجب على مدقق الحسابات اثناء مزاولته لمهنته الاحتفاظ بجميع الأدلة التي تؤيد رأيه الذي توصل إليه طبقاً للمعايير والأصول المهنية المعتمدة من قبل اللجنة، وبخاصة:

أ. الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات وغيرها من الوثائق، وطلب البيانات والإيضاحات التي تُعد ضرورية للحصول عليها، أو ضرورة ولازمة لتأدية مهامه بصورة كاملة وصحيحة.

ب. المصادقات اللازمة من عملاء الشركة، أو المنشأة، أو الأطراف ذوي العلاقة، أو أية أدلة مراجعة أخرى بشأن حساباتهم ومعاملاتهم مع الشركة أو المنشأة، وأرصدتهم لديها كما في نهاية الفترة المالية قيد التدقيق.

ت. الشهادات القانونية من إدارة الشركة أو المنشأة بشأن التزاماتها أو حقوقها التي لا تظهر ضمن الدفاتر والسجلات المحاسبية.

ث. السجلات والشهادات الرسمية التي تؤيد ملكية الشركة أو المنشأة لأصولها، مثل الأراضي والمباني والسيارات والآلات والمعدات وغير ذلك من الأصول المقيدة في الدفاتر.

ج. الاطلاع على حسابات الشركة أو المنشأة لدى البنوك المختلفة التي تتعامل معها.

ج. التحقق من الوجود الفعلي لممتلكات وأصول الشركة (النقد والمخزون والأصول الثابتة).

خ. الحصول على أدلة إثبات كافية تمكنه من إبداء الرأي في القوائم المالية للجهة قيد التدقيق.

د. توثيق أعمال التدقيق والمراجعة، والاحتفاظ بالسجلات والملفات والبيانات المتعلقة بعملائه لفترة لا تقل عن عشر سنوات أو أي مدة أكثر تنص عليها قوانين أخرى اعتباراً من نهاية آخر سنة مالية قام بتدقيقها.

ذ. يجب على المدقق أن يشير في تقرير التدقيق والمراجعة، إلى نوع المعايير المعتمدة في الدولة التي التزم بها في أعمال التدقيق والمراجعة، ويكون مسؤولاً إذا لم يلتزم بهذه المعايير.

ر. أية مستندات أو شهادات وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمعتمدة من اللجنة.

ز. كما يلتزم بالتوقيع على التقرير وملحقاته والصادر عنه بنفسه ولا يجوز له تفويض غيره في التوقيع على التقرير.

س. يلتزم مدقق الحسابات عند التوقيع على تقاريره بإقران اسمه ورقم ترخيصه المهني باسم ورقم الترخيص المهني للمكتب وتاريخ توقيع التقرير.

2- إجراء الجرد في الوقت الذي يراه مناسباً لخزائن ومخازن الجهة الخاضعة للتدقيق، والتأكد من موجودات الجهة وأصولها والتزاماتها، وفي زيارة مصانعها وورشها ومخازنها ومكاتبها ومواقع عملها ومشاريعها، والاستيضاح من المختصين عن النواحي التي يحتاجها لتأدية مهمته على الوجه الأمثل.

3- تدريب المساعدين العاملين في مكتبه وتأهيلهم للقيام بالأعمال التي يكلفهم بها وعدم الاستعانة بهم أو تفويضهم للقيام بأعمال التدقيق إلا للأشخاص المرخص لهم والمقيدين في سجل مدققي الحسابات المشتغلين من الأشخاص الطبيعيين.

4- يلتزم المدقق بتقاليد المهنة وأخلاقياتها، ومدونة قواعد وسلوك وآداب المهنة المُعتمدة من اللجنة وعلى الأخص ما يلي:

أ. المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة، وتشمل قيم الأمانة والنزاهة والاستقلالية والشفافية، والموضوعية، والمهنية، والسرية.

ب. معايير الكفاءة المهنية، وتشمل قيم التأهيل العلمي والعملية للمراجع، والإلمام بالمعايير المهنية، وبذل العناية المهنية الواجبة، والمحافظة على الوثائق والمستندات.

ت. قواعد السلوك الشخصي، وتشمل تجنب تضارب المصالح، واحترام العادات والتقاليد في المجتمع، والتصرف اللائق مع العملاء والجهات الأخرى.

مادة (11)

يحظر على مدقق الحسابات الإعلان عن المهنة بطريقة مضللة والتي تتضمن الآتي:

1. لا يجوز لمدقق الحسابات أن يسعى للحصول على العملاء عن طريق الإعلان أو غيره من أشكال الإغراء بطريقة كاذبة، أو مضللة، أو خادعة، أو الإيحاء بانتماؤه إلى جهة أخرى.

2. خلق توقعات كاذبة أو غير مبررة لنتائج إيجابية.

3. الإشارة ضمناً إلى القدرة على التأثير على أي محكمة، أو هيئة قضائية، أو وكالة تنظيمية، أو هيئة، أو مسؤول مماثل.

4. ابداء ادعاءات مبالغ فيها حول الخدمات التي يمكن تقديمها أو المؤهلات التي يملكونها أو الخبرات التي اكتسبوها.

5. تحتوي على أي إشارات مسيئة أو مقارنات غير مؤكدة مع أعمال الآخرين.

مادة (12)

مع عدم الاخلال بأحكام التشريعات المعمول بها في الدولة، يُحظر على مدقق الحسابات ما يلي:

1- أن يقوم بتدقيق حسابات الشركات والمؤسسات أو الجهات التي له فيها مصلحة

شخصية مباشرة أو غير مباشرة. ويدخل في نطاق المصلحة الشخصية ما يلي:

أ. امتلاك المدقق أسهماً ذات شأن في الشركة، ما لم يقر بالتصرف بهذه الأسهم قبل بدء المراجعة.

ب. أن يكون أحد أقاربه من الدرجة الأولى، موظفاً في الشركة.

ت. حصوله على مساعدات أو تبرعات نقدية أو عينية من الشركة.

ث. أن يكون مؤجراً للشركة أي عقارات، أو آلات، أو معدات، أو مستأجراً منها.

ج. الشركات والمؤسسات التي يكون فيها ناظراً لوقف أو وصياً على شركة لها حصة في الشركات أو المؤسسات المشار إليها.

ح. الشركات التي تماثل أنشطتها التجارية، أنشطة الشركات التي يكون عضواً في مجلس إدارتها.

خ. أن يكون دائناً أو مديناً للجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها باستثناء البنوك.

2- تقع المسؤولية المهنية على مدقق الحسابات، إذا خالف معايير وآداب المهنة أو

مدونة قواعد وسلوك وآداب المهنة، أو قصر في الالتزام بهما، حتى ولو لم يقع ضرر على الغير، ومن حالات المسؤولية المهنية ما يلي:

أ. التعاقد مع العملاء بأسلوب لا يحفظ للمهنة كرامتها، ولا يتفق مع تقاليد المهنة وآدابها.

ب. عدم ممارسة المهنة بحياد ونزاهة واستقلالية.

ت. عدم السعي للحصول على أدلة إثبات كافية.

ث. عدم توفير الإشراف المناسب على المساعدين أو المتدربين.

ج. عدم إنجاز أعمال المراجعة في الوقت المناسب وبالشكل الصحيح وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع العملاء.

ح. عدم بذل العناية المهنية الكافية في إنجاز المهام التي يقوم بها.

خ. إذا أفشى أسرار الشركة التي كان يقوم بمراجعة حساباتها.